ووجد من يوجبه او يحوله يجب عليه الاستعانة عندهما لا
عندهما لان عندهما المكلف انما يكلف بقدرة نفسه لا بقدرة
غيره فان لم يجد من يوضئه بان لم يكن عنده احد او كان فاسقا
به فانه جازت صلوته بلا خلاف لتحقق العجز من كل وجه اما
المسح على الجوارب جمع جورب وهو ما يلبس في الرجل لدفع البرد
ونحوه مما لا يسمى خفا ولا جرموقا فلا يجوز عند ابي حنيفة الا ان يكونا
مجلدين اى يستوعب الجلد ما يستر القدم مع الكعب او منعلين
اى جعل الجلد على اسفل الارض منهما خاصة كالنعل للرجل وقالا
يجوز المسح عليهما اذا كانا ثخينين لا يشفان الماء قال في المغرب
ثف الثوب اذا رق حتى ارى ما وراءه عاس باب ضرب ومنه
اذا كانا ثخينين لا يشفان فالثوف الصفوف ناكد للشخانة وفي
بعض الكتب لا يشفان الماء ولا يشفان الماء والاول يعني لا يشفان
الماء اى نفسهما كالاديم والصرم والثاني يعني لا يجاوز ان الماء
الى القدم كذا في فتاوى قاضي خان وعليه اى على قولهما في ظاهر
الرواية وقال في الذخيرة وعليه رجع ابو حنيفة الى قولهما في ظاهر

على ما روى انه لما مرض مسح على الجوربين من غير نعل وقال لقد
فعلت ما كنت أحسبني افعله فالسنة كانت على خلافه وحد الجورب المتخذ ان
يمشي اى يثبت ولا يسدل على الساق من غير ان يشد بشيء عند
عدم ما هو فيه هذا احد اخر للثخينين غير ما تقدم وقال الزاهدي
فان كان ثخينا يشف معه فرسخا فصاعدا كجوارب اهل مرو فعلى الخلاف
المتقدم وسيأتي في الخلاصة وهو اخص الحدود ولذا قال المص ويجوز
المسح على الخفاف المتخذة من اللبود التركية لانها في معنى قطع الساق بها
فاعتبر قطع الساق لانه هو المقصود من امتهنة الرجل ثم قال الزاهدي
ذكر شمس الائمة الحلواني ان الجوارب خمسة انواع من المرعزي والغزل
والشعر والجلد الرقيق والكرابيس وذكر التفاصيل على صيرورة الاربعة
من الثخينين والرقيق والمنعل وغير المنعل والمبطن وغير المبطن واما
الخامس فلا يجوز المسح عليه كيف ما كان انتهى وقد علم منه ان اكثر
الجوارب ليس مخصوصا بما ينسج على البدن من الغزل بل يطلق على ما يحاط
من الكرابيس وغيره ايضا وعلم ان المراد بالغزل ما غزل من الصوف
لعطف الشعر عليه ومن المعلوم ايضا ان الكرابيس اكثر ما يكون من غزل

Copyright © King Saud University